

كافة في الشيخ قبل اى رسالته كما في معنى عامتهم في مفعول مطلق ابعادهم في الابلغ من
حال من الضير المصوب في ارسله والتأمل المبالغة والظاهر ان هذا المقام حال من الناس
واما قال البيضاوي في قوله تعالى وما ارسلنا الا كافة للناس لاي يجوز جعله حال من الناس
على المختار لان تقدم الحال على الحال المحرور كقوله المجرور على الجار قال ابن حبان هذا مذهب
المجهور وذهب ابو علي كيسان ابن بريهما وابن مكيون على جواز وهو الصحيح بشرا كاي مشرا
للتونين للجنة ونذيرا كاي منذرا اى يخوف الكافرين بالتار وحرف مفعوله هو الوصومها
وليدخل الوهم كل مذهب واذا الى ان لا يكون بيانها وعلى الجراى اقرب اوابتاعه فالقول
فمن جهة النسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما اتفقا على اولاد علي وجعفر وعقيل وابي
وعن الذين ما روي عنه عليه السلام ان محمد كل بقى رواه الطبراني في الاوكل عن ابن سيرين
حمل الحديث على العموم ويحتمل ان يكون تعيينه للوقوف على انما المقول بقرينة قوله وصحبه
لانه الاصل في العطف التفاضل وان احتمل التخصص بعد التعميم يتأ على الثاني وفي ذكرها ايام
الى في الخواص والرواض وهو اسم جمع وقيل جمع ويشاقه عناه المصطلح وسلم بفتح الهمزة
على صلي وجمع بينهما القوم تعالى صلوة عليه وسلموا النبي والمراد بامر ان تسليما اظها زيادة
التعظيم وافادة التكثير كما اشار اليه بقوله كثيرا وقدره اكثر والصلوة على صلي وسلم
على تحفة لذكركم وفي حديث قد شى صلي عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه هذا
الذي فعله من ذكر الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الجدل في ذلك تعالى هو اذ العباد على اقاله
النورى وعن مجاهد في قوله تعالى ورفقا لك ذكره قال لم اذكر الا ذكرت معى ابا بعد
اي بعد ان ذكره ولا كانت اما متضمنة لهما بشرط كما هو مقرر في ابا الجارية في قوله فان
وقيل لغيره لو كان اضافة في قوله التصانيف جمع تصنيف فما حوز من الصنف لانه المؤلف

مجمع

مجمع بين انواع الكلام ويجعلها صنفا صنفا في النظام في اصطلاح اهل الحديث وفي غيرهم وهو
توافقهم على الفاء مخصوصة تبتدأ ولونها على وطولها وفيما بينهم كما اصطلى عليها فكثر
اي التصانيف لانه حال من ضمير كثرت في القديم والحديث اى في قديم الزمان وحديث فيما بين
المتقدمين والمتأخرين فمن صنفا في نسخة بون اوله من صنفا في ذلك اى في اصطلاح اهل الحديث
القاضي ابو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرزي في فتح الهم الاول وهو المهادر يكون
الراء وضم الهم لانه بعد ما نرى في نسخة بلده نحو رشتا في الكلام اشعار بوجود تعدد التصنيف
وقرن القاء وعدم تحقق الولاية وبيان ان من للتعيين في اول اسم لتفصيل بمعنى جماعة فان
افعل التفصيل المستعمل بالاضافة في نحو الافراد والاطا بقول هولاء المعنى من اول التصنيف
في ذلك القاء جماعة في عصر واحد صنفوا ولم يسبقهم احد في التصنيف والمص لم يعلم
اولهم بالتحقيق فاورد هذه العبارة والافرادان يقولون اوله من صنفا بيان اوله للتفصيل
فانما اضافة كتابه بالنصب لفعل مقدم كما ان قيل في شيء وصنف كتابا بر او على ما صنف
كتاب ولا يصح نضبه بصنفا المذكور لان من في صنفا تقوم من جملتهم القاضي كاي او في صحبه
ان فاعل صنفا المذكور ضمير من ولم يصنف هذا الكتاب الا واحد منهم لا جميعهم ثم ابدل في كتابه
قوله الحديث بتسديد بدل الكسور اى الراوى والى في جازا الفاصل بالصادى الفارق
بينها اوبين طرق الحديث واسناده لكثرة اى القاضي وكتاب لم يستوعب اى الفنون
باجمعه جميع المراد وجميع الفوائد والمحاكم عطف على القاضي وابعده الله النيسابورى في بيان
ما سمع المهمل من بيتي بالديار وورجها لساكنه اى الحاكم وان استوعب لم يهدى اى التبع
والصحح ولم يرتب اى لم يجعل الاشياء في مرتبها على وفق مرتبها كما ينبغي عند الصحح والصحح
وقوله اى تبع الحاكم وعدم ترتيبه وعدم ترتيبه وبعده اى بغيره بضم النون وفتح العين

المتقدمين